

جزء فحدثه أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاک بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها اهـ، أنظر أسد الغابة لابن الأثير والإصابة لابن حجر في ترجمة شريك بن وائلة وزرارة بن جزء، ففي هذا إن المخبر بميراث الجدة عمر لا أبو بكر وإن المخبر لعمر بشأن امرأتى حل بن مالك شريك بن وائلة لا حمل نفسه كما مر في الأم للشافعي وسنن أبي داود وإن شريكاً هو الشاهد للمغيرة عند عمر في شأن الجنين، لا محمد بن مسلمة كما مر في الصحيحين وإن زرارة هو الذي أخبر عمر بكتاب النبي ﷺ إلى الضحاک، لا الضحاک نفسه كما مر في الإيقاظ وصححه الترمذي فيحمل على تعدد القصص وإلا فما في الصحيحين والسنن وجامع الترمذي والموطأ والأم أصح والعلم عند الله تعالى اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ما نصه: قلت وقد روى الطبراني من طريق الشعبي عن زفر بن وثيمة عن المغيرة بن شعبة أن أسعد بن زرارة قال لعمر بن الخطاب أن النبي ﷺ كتب إلى الضحاک بن سفيان أن يورث امرأة أشيم من دية زوجها، وهذا يقتضي أن يكون أسعد بن زرارة عاش بعده ﷺ وليس كذلك، لأن الروايات في أنه مات في حياته ﷺ مشهورة، فلعله كان فيه سعد بن زرارة بغير ألف أو ابن أسعد فسقط ابن، فالله أعلم أهـ. كلامه بلفظه اهـ.

والضحاک بن سفيان الكلابي استعمله النبي ﷺ على الإعراب كما في سنن أبي داود وحديث عبدالرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس رواه مالك في الموطأ بسند فيه انقطاع ورجاله ثقة، وله شاهد عند الطبراني.

قال ابن عبد البر: هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ، أنظر الجزء الثامن من نيل الأوطار للشوكاني.

وحديث أبي هريرة فيما يقال عند الريح، أخرجه أبو داود والنسائي وابن